التحديات العربية المعاصرة*

أ.د. نبيل العربي**

السيدات والسادة العلماء ...

يسعدني في البداية أن اعبر عن سعادتي بأن أكون بينكم اليوم في هذا الصرح العريق، الذي أفتخر بعضويته والذي يعود إنشاؤه إلى القرن الثامن عشر، ويعد أقدم المؤسسات العلمية في العالم العربي.

أود فى بداية كلمتي أن أشير إلى أن العالم العربي يواجه اليوم العديد من التحديات غير المسبوقة. بعض هذه التحديات اتخذت أشكالاً وصيغاً مختلفة عبر الزمان مثل قضية فلسطين، وبعضها الآخر تحديات راهنة نشأت في خضم موجة التغيرات التي

---

* محاضرة القيت بمقر المجمع العلمى المصرى في الموسم الثقافي ٢٠١٤-٢٠١٥.

** الأمين العام لجامعة الدول العربية.

انطلقت مع الثورات العربية وحملتها رياح التغيير التي هبت على بعض الدول العربية في مشرقها وفي مغربها. إلا أنها تحديات جسام تحمل تأثيرات ودروس وعبر لكافة دول المنطقة وللعالم العربي بأجمله وعلينا التعامل معها برؤية إستراتيجية شاملة وحزم وإرادة حتى ننجح في التعامل معها.

مقدمة : النظام الدولي المعاصر :

ويهمني قبل إلقاء بعض الضوء على هذه التحديات أن أشير بإيجاز إلى أن النظام الدولي المعاصر الذي بدأ عام ١٩٤٥ عند إقرار ميثاق الأمم المتحدة، بغية إنقاذ العالم من ويلات الحروب، وبمقتضاه تنازلت جميع الدول عن جزء من سيادتها لإضفاء صلاحيات واسعة غير مسبوقة على نظام جديد للأمن الجماعي يتولى فيه مجلس الأمن هذه المسئولية، هذا النظام لم ينجح فى تحقيق هذا الهدف السامي.

إذ سرعان ما تبين أن مجلس الأمن عاجز على الاضطلاع بهذه المسئوليات، والسبب الرئيسي في هذا العجز هو سوء استخدام الفيتو بواسطة الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس، مما أدى إلى عجز النظام الدولي المعاصر عن ضمان توفير الأمن والسلم للدول، واستمرت العلاقات بين الدول قائمة على استخدام القوة وأصبح مسار النظام العالمي يتحدد على أساس توازنات القوى، واستقرت سياسات الكيل بمكيالين ومنطق العدالة الانتقائية في التعامل مع مختلف القضايا الدولية.

ومن جهة أخرى يشهد النظام الدولي المعاصر فجوة كبيرة بين قواعد القانون الدولي ومبادئه وتطبيق هذه القواعد. ونتيجة لذلك انتشرت مختلف أنواع النزاعات في ظل التهميش الفعلي "للعقد الاجتماعي" الذي اتفق عليه عام ١٩٤٥ عند إنشاء الأمم المتحدة، والسبب الرئيسي في نظري يرجع إلى أن تطبيق القواعد القانونية الدولية يخضع لرضاء الدول وقبولها (القانون الدولي – القانون الداخلي).

فالمجتمع الدولي لم ينجح في إنشاء آلية دولية لتنفيذ القانون الدولي Enforcement Mechanism، ويبقى مجلس الأمن كجهاز للتنفيذ، والمجلس كما هو معلوم جهاز سياسي وبالتالي يمكن القول أن عالمنا المعاصر انتقل خطوات من مرحلة قانون الغاب التي كانت سائدة منذ بدء الخليقة ولكنه لم ينجح بعد في الوصول إلى نظام يسود فيه القانون وتتحقق فيه العدالة.

واليوم يجب أن نعي أن العالم يعاني من نظام غير مستقر وغير واضح المعالم، وعلينا كدول عربية أن نعمل مع المجموعات والقوى الدولية الأخرى المعنية بإصلاح الأمم المتحدة وجعل مجلس الأمن – المسئول الأول عن الأمن والسلم الدولي – أكثر شرعية وأكثر عدالة.

بعد هذه المقدمة الموجزة، اسمحوا لي أن أبدأ كعادتي دائماً بفلسطين ثم أنتقل إلى التحديات الناجمة عن ظاهرة ازدياد التنظيمات الإرهابية فى المنطقة وبعد ذلك أحاول إلقاء بعض الضوء على الأوضاع المضطربة فى سوريا وليبيا واليمن إضافة إلى ذلك لابد من إشارة إلى دول الجوار الجغرافي، وأخيراً سوف أتناول الدور الذى تسعى جامعة الدول العربية القيام به لمواجهة هذه التحديات.

فلسطين :

قضية فلسطين تبقى دائماً القضية المركزية المحورية ليس فقط في الوجدان العربي ولكن على صعيد تأثيراتها وانعكاساتها على مستوى الإقليم ككل وعلى العلاقات مع الدول الفاعلة فى المجتمع الدولى وعلى تأثيرها المباشر على النظام الدولي المعاصر. أضف إلى ذلك أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي له تداعيات متعددة قانونية وأخلاقية وإنسانية وإستراتيجية وسياسية تتحدى صلب القواعد القانونية التى توافق عليها المجتمع الدولى.

إذا أمعنا النظر سوف نجد أن المجتمع الدولي توافق وتعاقد على قواعد قانونية تمثل جوهر الحياة تنطبق على جميع الدول كبيرها وصغيرها ومن يخالف هذه القواعد يلقى الجزاء باستثناء دولة وحيدة في العالم هي إسرائيل التي تتصرف كأنها فوق القانون. إسرائيل تحتل أراض وترفض الانسحاب منها توقع التزامات ولا تحترمها تخالف قواعد القانون الدولي الإنساني دون عقاب. تصدر ضدها قرارات ملزمة من مجلس الأمن ولا تنفذها. (روسيا وشبه جزيرة القرم) بمعنى أن في عالمنا المعاصر ١٩٣ دولة تخضع جميعها لقواعد قانونية والاستثناء الوحيد هو إسرائيل. كيل بمكيالين .. لا ريب في ذلك. إسرائيل تمارس أخطر أنواع الإرهاب وهو إرهاب الدولة، وهي الآن آخر معاقل الاستعمار والعنصرية في العالم. أبارتايد أسوأ من أبارتايد جنوب أفريقيا قبل سقوط النظام العنصري. هل يعرف العالم أن هناك طرق تخترق الضفة الغربية مكتوب عليها طرق "معقمة" أي لا يسمح لفلسطيني باستخدامها.

في إطار آخر، نجح المجتمع الدولي في عام ١٩٩٨ في إنشاء محكمة جنائية دولية تحاكم كل من يرتكب جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، وما يثير الدهشة أنه عندما تتقدم فلسطين بطلب انضمام للمحكمة تثور الولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر المحكمة خطاً أحمر بدلاً من الترحيب بخطوة تعكس احتراماً للقواعد القانونية الدولية.

وللأسف الشديد نجد أن المجتمع الدولى اكتفى فى السنوات الاخيرة بإدارة النزاع حول الاحتلال الاسرائيلى الغاشم بدلاً من محاولة إنهاء النزاع (٢٤٢ + مصر + الاردن + سوريا). وفي ضوء ما تقدم، وبعد بحث مستفيض اتخذ مجلس الوزراء العرب قراراً هاماً فى ٢٠١٢/١١/١٧ لنبذ منهج إدارة النزاع والعمل على إنهاء النزاع فى فترة زمنية محددة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. لأنه كما هو

معروف فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة فى العالم التى تعتبر عنصر كسب الوقت هدفاً استراتيجياً يتيح لها التوسع فى الاستيلاء على مزيد من الأراضي.

وبعد الحصول على تأكيدات من الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن على أهمية إنهاء النزاع، قبلت القيادة الفلسطينية – وأيدتها في ذلك جامعة الدول العربية – الدخول في مفاوضات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء النزاع، في إطار زمني محدد (خلال تسعة شهور تنتهي في ابريل ٢٠١٤). وطبقاً لقواعد الشرعية الدولية بما في ذلك مبادرة السلام العربية التي أقرت في قيمة بيروت عام ٢٠٠٢. وكما هو معروف تعثرت المفاوضات وتوقفت بسبب تعنت إسرائيل ورفضها الانصياع لقواعد الشرعية الدولية التى تقضى بانسحابها من الأراضي المحتلة وتحقيق السلام العادل على أساس دولتين تعيشان جنباً إلى جنب فى سلام وأمان.

وبدلاً من استئناف التفاوض مع فلسطين أقدمت إسرائيل على عدوانها الغاشم على غزة والذى راح ضحيته الآلاف ودمرت المرافق الحيوية دماراً شاملاً. وفى هذا الإطار دعت مصر إلى مؤتمر إعادة الاعمار فى ١٢ أكتوبر الماضي تعهدت فيه دول كثيرة بمبالغ ضخمة ولكن لم يبدأ البناء حتى الآن.

ويدور التفكير الآن فى الالتجاء مرة أخرى إلى مجلس الأمن تحديداً لطرح قرار جديد يحوى المرجعيات الأساسية ولكن من الضروري أن يكون للقرار آلية تنفيذية وسقف زمني محدد. ويتم التشاور الآن مع عدد من الدول المؤثرة لتحقيق هذا الهدف بعد فشل القرار العربي الذي تم التصويت عليه في نهاية العام الماضي في الحصول على تسعة أصوات. هناك مؤشرات إيجابية بأن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن أصبحت على استعداد لإصدار قرار جديد من مجلس

الأمن تكون له آلية تنفيذية وليس مجرد قرار جديد يضاف إلى قائمة القرارات السابقة التي لم تنفذ.

ولكن مع ذلك يبقى التساؤل ماذا لو فشلت مساعي التوصل إلى إنهاء النزاع عن طريق مجلس الأمن، فهل هناك خيارات أخرى يمكن أن تلجأ إليها فلسطين؟ والإجابة في نظري .. هي نعم .. هناك عدة خيارات أمام فلسطين منها التقليدي كما أشرت مثل معاودة الالتجاء إلى مجلس الأمن والأجهزة الدولية، ولكن هناك أيضاً أبواب أخرى لم تطرق من قبل ويجب طرقها الآن لإحكام الحصار حول إسرائيل وبالتركيز على أن الاحتلال الإسرائيلي يمثل آخر معاقل الأبارتايد والاستعمار في القرن الواحد والعشرين.

كما أن هناك أسلوباً آخر تستطيع القيادة الفلسطينية الالتجاء إليه وهو أسلوب المقاومة السلمية على غرار ما قام به المهاتما غاندي في الهند ضد الإمبراطورية البريطانية ونجح عن طريقه في الحصول على انسحاب بريطانيا واستقلال الهند. وهذا الأسلوب يتطلب مقاطعة تامة للبضائع الإسرائيلية من داخل الأراضي المحتلة والإقدام على حملة عصيان مدني سلمية Civil Disobedience في مختلف بقاع الأراضي المحتلة.

والمطلوب الآن هو شن حملة قوية ومنظمة من القيادة الفلسطينية بتأييد ودعم كاملين من الدول العربية حتى تؤتي هذه الحملة ثمارها وتشعر إسرائيل بالضغط العالمي المتزايد عليها، ولاشك أن اعتراف حكومة السويد بفلسطين والقرارات التي اتخذها برلمان الاتحاد الأوروبي وبرلمانات عدة دول أوروبية أظهرت بوضوح أن التوجه العام للمجتمع الدولي يؤيد الحق الفلسطيني وربما يكون هذا التوجه أحد

الأسباب الرئيسية التي دفعت نتنياهو إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات عامة مبكرة توفر له ذريعة لكسب مزيد من الوقت وعرقلة أي تحركات دولية.

السيدات والسادة ...

الإرهاب :

أنتقل الآن إلى أكثر موضوعات الساعة خطراً وأبعدها أثراً، الحركات الإرهابية التي تتشح برداء ديني وتقترف أبشع الجرائم، ودين الإسلام الحنيف بريء تماماً منها .. أبرز التحديات التي تواجه المنطقة العربية في الوقت الراهن، كما أن هناك تحولات نوعية أخرى شهدتها المنظمات الإرهابية خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١١ – ٢٠١٤)، ومن بين أكثر الأمور اللافتة في هذا التطور النوعي هو تحول المجموعات الإرهابية من خلايا صغيرة تحمل أسلحة فردية محدودة وترتكب أعمال إرهابية منفردة، إلى جيوش نظامية تملك أسلحة ثقيلة متطورة ودبابات ومدرعات وصواريخ مضادة للطائرات، وهو ما لم يكن متاحاً للمنظمات الإرهابية التي برزت في الثلث الأخير من القرن العشرين.

إن مواجهة التطرف الفكري والمنظمات الإرهابية تتطلب وضع إستراتيجية شاملة تتسم بالفاعلية والقدرة، تسهم فى تحديدها كافة القوى الحية فى المجتمع من خلال حوار واسع تشارك فيه المؤسسات الحكومية المعنية، والمنظمات الأهلية والمفكرين والخبراء والسياسيين، لبحث أفضل السبل لصياغة الإستراتيجية وتحديد أولوياتها وأهدافها. لابد من وضع معالم جديدة لصياغة مشروع نهضوي شامل لا يفصل الفكري عن السياسي والثقافي عن الاجتماعي يشمل تحديث البرامج التعليمية فى المدارس والجامعات كما يعمل على الارتقاء بالخطاب الديني ويحد من الشوائب التى تبثها بعض وسائل الإعلام، ضمن منظور واسع تتداخل فيه كل التوجهات والرؤى ليكون دافعاً لتقدم الأمة، ومحاربة الإرهاب، والدعوة إلى قيم العدالة والإنصاف

والمساواة والمواطنة وصولاً إلى القواعد الأساسية للحكم الرشيد، وإعادة الاعتبار لمكارم الأخلاق التى تمثل الأساس المتين والجوهر الكامل للرسالة الإسلامية.

وفى هذا السياق، فإن ما تشهده بعض دول الوطن العربي من تداعيات كبرى تمثل تهديداً لكيانها وهويتها وتنوعها، تتطلب مراجعة شاملة لكل مسارات الحياة الاجتماعية على اتساعها، لتدبر ولمعرفة "أين الخطأ"، فأفكار التطرف التى تؤدى إلى إشاعة العنف الدموي وما تحمله من مخاطر وتهديد للأمن القومي العربي، تفرض علينا جميعاً ضرورة إعادة النظر فى المنظومة الفكرية العربية بأسرها، بما فى ذلك الفقه والاجتهاد والثقافة والتعليم والإعلام والفنون والآداب، ووضع المقاربات التى تكفل تحرير هذه المنظومة من ما علق بها من غلو وتطرف أسهما على نحو غير مسبوق فى تكريس آليات التخلف والتقهقر الفكري والثقافي، الأمر الذى يتطلب ضرورة إحياء منظومة فكرية جديدة تتسم بالقدرة على التنوير والتفاعل مع روح العصر.

إن التطور النوعي الذي شهدته المنظمات الإرهابية في عدد من الدول العربية، ورفع كفاءاتها القتالية وقدراتها التنظيمية في الاستقطاب والحشد استغل تطور النزاعات التي قامت في المنطقة وتحولها إلى صراعات مسلحة شديد الدموية، وأصبحت له أمتدادات أقليمية ودولية تمثل ضغوطاً متزايدة شديدة الخطورة على الأمن القومي لمجمل المنطقة العربية، فضلاً عن ذلك فإن المستجدات التي طرأت في الدول العربية التي تشهد النزاعات المسلحة، منحت المنظمات الإرهابية ثقلاً إضافياً، تمثل في قدرتها على تمزيق النسيج الاجتماعي لهذه الدول، وخاصة الانقسام المذهبي والعشائري والقبلي الذي شهدته مع اشتداد حدة الصراع والفرز الطائفي الذي رافقها.

وأياً تكن الأسباب التي دفعت نحو التحولات التي شهدتها المنظمات الإرهابية، فإنه من الثابت، أن دول المنطقة العربية لم تشهد مثل هذا التهديد الفعلي المباشر لأمنها القومي، فالإرهاب بتجلياته الجديدة، يسعى لإلغاء السيادة الوطنية والاستقلال السياسي وسلامة الأراضي والوحدة الترابية للدولة، وهو أمر غير مسبوق في التاريخ المعاصر للدول العربية.

ونظراً للآثار الخطيرة المترتبة على ممارسات المنظمات الإرهابية وتهديدها الفعلي للأمن القومي العربي، فإن مجابهة التنظيمات الجديدة للإرهاب، والتصدي لها بجميع الوسائل يعتبر أمراً لا يقبل التأجيل، في إطار العمل الجماعي العربي، وضرورة أن تقوم الدول العربية في بحث إمكانية القيام بمسؤوليتها للحفاظ على أمن المنطقة العربية وإيجاد الآليات التي تتيح لها إنشاء نظام تعاون دفاعي وأمني شامل يمّكنها من الحفاظ على أمنها من التهديدات الداخلية والخارجية، مع الأخذ في الاعتبار أن الإجراءات والتدابير المطلوبة للمواجهة الشاملة مع ظاهرة تتعدى أبعاد العمليات العسكرية التقليدية، ويجب أن تشمل القضايا الفكرية بما في ذلك تجديد الخطاب الديني المتطرف.

إن محاربة الإرهاب في أي مكان يكون من خلال المعالجة الناجعة للبيئة التي تحتضنه وللأسباب الدفينة التي تدفع شخص إلى الإقدام على أعمال إرهابية، وبالتالي فإلى جانب العمل العسكري والأمني المباشر من الضروري معالجة المسببات العميقة والعديدة التي تؤدي إلى هذه الحالة الخطيرة، ويكون ذلك من خلال التسويات السياسية للنزاعات وإحقاق العدالة والأمن والاستقرار للجميع. وقد اتخذ مجلس وزراء الخارجية العرب قراراً هاماً في ٧ سبتمبر الماضي يقضي بدعوة الدول العربية المصدقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى تطبيق بنودها دون إبطاء وتفعيل الآلية التنفيذية للاتفاقية، كما نص القرار أيضاً على حث الدول

العربية على وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للوقاية من الإرهاب لاسيما تدابير وقائية لمنع التطرف الفكري والتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية.

السيدات والسادة ..

سوريـا :

التحدى الخطير الآخر الذى يواجهنا في العالم العربي اليوم يتمثل في المأساة السورية التى قريباً تدخل عامها الخامس. ان تعقيدات هذه الأزمة والتشابك بين العناصر الداخلية والخارجية نظرا للموقع الجيوسياسي الهام لسوريا ولنظام الحكم فيها، يزيد من صعوبة التوصل إلى الحل السياسي المنشود. الحل الذي يصنعه السوريون، من كافة مكونات وأطياف الشعب السوري، لسورية الغد. الحل الذى يحقق تطلعات الشعب السورى فى الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

هذه المأساة يمكن تحليل معالمها الرئيسية من أربعة زوايا :

- **الأولـى** : كيف يمكن ان تنتهي هذه المأساة؟ والإجابة في نظري تكون عن طريق حل سياسي- وهو ما تنص عليه قرارات جامعة الدول العربية- وطبقا لما تقرر في البيان الختامي لمؤتمر جنيف الأول أو هو ما اكده مؤتمر جنيف الثاني، أن يتم تشكيل هيئة حكم انتقالي لها صلاحيات تنفيذية كاملة بالتفاهم بين الحكومة والمعارضة.
- **الثانيـة** : ضرورة صدور قرار من مجلس الأمن بوقف القتال وحقن الدماء بأسرع ما يمكن، لقد تعدى عدد الضحايا مائتي ألف قتيل، ومع ذلك لم يتحرك مجلس الأمن لاتخاذ قرار بوقف إطلاق النار.
- **الثالثة** : رفع المعاناة عن أكثر من ثلاثة عشر مليون لاجئ ونازح بأسرع ما يمكن وذلك بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢١٣٩) الذي صدر يوم السبت الماضي.

- **الرابعة** : بدء الاستعداد لمواجهة مشاكل الغد أو ما يطلق عليه The day after سواء بإعادة إعمار سوريا اقتصاديا واجتماعيا أو كيفية التعامل مع التوجهات الطائفية التي تمس السلامة الاقليمية.

إن من أهم دروس المأساة السورية التي انخرطت الجامعة العربية في السعي لتسويتها منذ أيامها الأولى منذ يوليو ٢٠١١، هو أنه لا يوجد حل عسكري لهذه الأزمة بل الحل الوحيد الممكن هو الحل السياسي. ولكن كل تأخير في التوصل إلى الحل السياسي بسبب صراع الأجندات الخارجية والاستقطاب الحاد في الداخل، يساهم في المزيد من عسكرة الصراع وارتفاع عدد القتلى من الجانبين بالاضافة إلى ما لحق سوريا من دمار.

إن البيان الختامي لمؤتمر جنيف (١) وضع اسس التسوية السياسية للنزاع فى سوريا عن طريق بدء مرحلة انتقالية وتشكيل هيئة حكم انتقالية تكون لها صلاحيات كاملة ويتم تشكيل هذه الهيئة بالرضاء المشترك للطرفين. أما محاربة الإرهاب في سورية بما يشكله من مخاطر تتخطى الحدود السورية لا يجب ان يكون بديلا عن إعمال ما جاء في بيان جنيف الأول بل يجب ان يندرج فى تنفيذ بيان جنيف الاول فى كافة بنوده وبشكل شامل مما يسمح بخلق بيئة جديدة مختلفة مناهضة لكل تطرف فكرياً أو عملي يدفع نحو الإرهاب.

لقد أكدت الجامعة العربية وتؤكد دائماً أن لمجلس الأمن مسئولية خاصة في اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى وقف الاقتتال وتوفير دخول المساعدات الإنسانية وكافة أنواع المساعدات إلى الشعب السوري. ولا شك أن إصدار مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ٢١٣٩ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٢ الذي يطالب بضرورة إدخال مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية ورفع الحصار عن المدنيين وفتح ممرات

داخل الأراضي السورية ولهذا الغرض يشكل خطوة هامة ويحمل رسالة هامة للنظام السوري لأن روسيا والصين قد صوتا مع القرار (٢١٣٩). أن قرار من هذا النوع له أهمية تتخطى الشأن الإنساني رغم ضرورة هذا الأمر لتشكل إجراءات بناء ثقة ضرورية تسمح بخلف مناخ يساهم في تسهيل عملية الحل السياسي وذلك في إطار مؤتمر جنيف ٢. المؤتمر الذي هو في حقيقة الأمر عملية مستمرة بحاجة لرعاية دولية ودعم من الأطراف الفاعلة والمؤثرة مع طرفي النزاع، الحكومة والمعارضة، بغية إيصال سوريا على بر الأمان. مصر قامت بجهود مقدرة وكذلك روسيا، ولابد من حث جميع الأطياف السورية على التفاهم حول مستقبل سوريا.

ليبيا :

السيدات والسادة ...

الوضع في ليبيا يُمثِّل تحدي خطير سوف يتفاقم إذا لم تنجح المساعي الجارية للتوصل إلى حل للأزمة.

وقد أولت جامعة الدول العربية الوضع في ليبيا الأهمية التي يستحقها منذ بداية الثورة وفي المراحل اللاحقة، لكن جهود الجامعة وربما أيضاً بسبب غياب التنسيق بين الجهود الدولية بالشكل اللازم لم تؤد حتى الآن إلى وقف الكارثة وإيجاد الحل، والمطلوب الآن تحقيق التكاتف الضروري وتكثيف العمل الجاد من قبل كل الأطراف المعنية لتلبية تطلعات الشعب الليبي وطموحاته في مستقبل أفضل. ممثل الأمم المتحدة برناندينو ليون يدعو إلى اجتماعات في جنيف لا يحضرها جميع المعنيين، والمطلوب الآن تضافر، بل توحيد الجهود الدولية والإقليمية لوقف التدخلات الخارجية وتوريد السلاح للمتطرفين وتأكيد حتمية الحل السياسي.

اليمـن :

السيدات والسادة ...

يشهد اليمن اليوم تهديدات هي الأخطر منذ عام ٢٠١١ على نحو يستهدف استقرار اليمن ووحدته الوطنية والترابية، وذلك نظراً للتطورات المتسارعة التي شهدتها اليمن خلال الفترة القليلة الماضية، والتي تُمثِّل تحدياً خطيراً لمؤسسات الدولة وسيادتها الوطنية، وهددت وعلى نحو مباشر مسار العملية السياسية ودفعت بالبلاد نحو المزيد من التدهور الأمني والسياسي.

ومنذ بدء الأزمة اليمنية، تتابع جامعة الدول العربية مختلف المستجدات المتعلقة بهذه الأزمة وأكدت على وقوفها إلى جانب خيارات الشعب اليمني وتطلعاته إلى تحقيق الاستقرار وإحداث التغيير المطلوب وإرساء النظام الديمقراطي. ولهذا دعمت جامعة الدول العربية مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليتها التنفيذية، ومهمة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وأيضاً دعت جامعة الدول العربية كافة المكونات السياسية اليمنية إلى نبذ العنف والاحتكام إلى الحوار والوسائل السلمية لحل الخلافات السياسية، وبالعمل على تنفيذ المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل واتفاق السلم والشراكة الوطنية التي تُشكّل جميعها الأساس الحقيقي لاستعادة الأمن والاستقرار وإقرار الحل السياسي المنشود للأزمة والموقف في اليمن لم تتضح معالمه النهائية حتى الآن، وقد يؤدي على انقسام الجنوب.

الجوار الجغرافي :

هناك تحديات أخرى لابد من أخذها فى الاعتبار وتتعلق بالموقع الجغرافى للدول العربية التى تحيط بها عدة دول قوية عسكرياً وتكنولوجيا ولكل منها طموحات وأطماع وسياسة نشطة وأقصد بها دول الجوار إيران وتركيا وبالطبع

اسرائيل التى تمتلك أسلحة نووية، ولها مصلحة سياسية واضحة للعيان في إضعاف الدول العربية.

السلاح النووي :

باقتضاب ودون توسع لابد من الإشارة إلى أن أضخم التحديات التي تواجه الدول العربية هي ترسانة الأسلحة النووية التي تمتلكها إسرائيل، ولا توجد أي محاولة جدية أو حتى غير جدية من المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي. بل هناك صمت مطبق في هذا الموضوع.

ومع ذلك بادرت مصر منذ ١٩٧٤ باقتراح إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وبالفعل صدر قرار عام ١٩٩٥ من مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي بإنشاء المنطقة وتحدد عام ٢٠١٢ لمؤتمر يعقد لهذا الغرض ولم ينعقد المؤتمر حتى الآن.

من جهة أخرى، إيران دولة جوار أحرزت تقدما كبيراً في المجال النووي وإن كان المتعارف عليه حتى الآن أنها لا تملك أسلحة نووية وهناك مفاوضات تدور منذ فترة حول هذا الموضوع مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. كما أن لإيران سياسيات تثير قلق وشك لدى الكثير من الدول العربية، وصلت في بعض الحالات إلى التدخل في الشئون الداخلية.

تركيا أيضاً دولة جوار لها سياسة تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف سياسية كثيراً ما تتعارض مع مصالح الدول العربية، وصلت هي أيضاً إلى التدخل في الشئون الداخلية للدول وعدم احترام الأعراف والنظم الدولية.

الخلاصة، أن الدول العربية تواجه في جوارها تواجد نووي يحمل في طياته مخاطر كبيرة، يلزم دراسة آثارها على أمن وسلامة المنطقة، كما أن كلاً من إيران وتركيا لهما أطماع سياسية وبالتالي فإن أنظار الدول العربية يجب ان تركز دائماً على مطامع وأهداف هذه الدول الثلاث التي يعمل كل منها فى أطار مختلف. الأمر الذي يدفعنى إلى القول بأن طبيعة التحديات الإقليمية تقتضى العمل بجدية على النظر فى تفعيل معاهدة الدفاع المشترك لعام ١٩٥٠ وتطوير مجلس السلم والأمن العربي بحيث يرقى إلى مستوى مواجهة التحديات الخارجية والتصدي لها.

التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

تواجه الدول العربية على الصعيد الوطنى في هذه المرحلة عدة تحديات وقوام جزء كبير منها الولوج على الصعيد العربي في بلورة سياسية عربية مشتركة للتعامل مع قضية التنمية الإنسانية الشاملة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتكاملة والمتداخلة. أن الفقر وسوء التعليم والإختلال الحاد بين القطاعات الاقتصادية في عدد من الدول وازدياد تفشي البطالة وخاصة بين الشباب وتراجع دور الدولة كضامن وموازن في الرعاية الاجتماعية كلها عناصر يستدعي التعامل معها ضمن مفهوم التكامل المتعدد الأشكال والسرعات. فالتكامل العربي كما علمتنا تجارب التكامل الإقليمي في العالم يوفر أفضل وسيلة وأنجعها للتعامل بنجاح مع هذه التحديات التي تمس امن ومصالح الجميع فى المنطقة.

ومن ناحية اخرى توجد ضرورة قصوى للعمل على توفير شبكة امان ودعم لانجاح العملية الانتقالية فى الدول العربية التي شهدت ثورات وذلك من خلال الاسهام فى توظيف الخبرات او توفيرها فى عملية اعادة بناء المؤسسات او من خلال المشاركة فى مراقبة العمليات الانتخابية بما يعزز مصداقية هذه العمليات

او من خلال توفير الدعم النوعي والمادي والاستثماري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول.

وعلينا أن نأخذ في الاعتبار أن تجربة الدول التي مرت بمراحل انتقالية مثل شرق اوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى عام ١٩٨٩ وغيرها من الدول تؤكد ان المراحل الانتقالية تستغرق سنوات عديدة وتتطلب اجراء تغيرات جوهرية فى مفهوم وفلسفة الوعى لدى الجماهير.

دور الجامعة فى مواجهة هذه التحديات :

السيدات والسادة

اسمحوا لى أن انتقل الآن إلى الدور الذي تحاول الجامعة العربية الاضطلاع به فى مواجهة هذه التحديات.

لقد وضعت التطورات التى شهدها الوطن العربى خلال الأعوام الماضية الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة أمام العديد من التحديات والتساؤلات التى تتعلق بدور الجامعة وقدرتها على تحقيق الاهداف المرجوة منها. ويحتم علينا واجبنا، بل ومسئوليتنا التاريخية أن نبحث عن اجابات موضوعية لهذه التساؤلات، دون تجميل أو مبالغة، من أجل الحفاظ على دور الجامعة وتعزيزه فى عالم عربى يتغير بسرعة وبعمق.

لقد حددت المادة الثانية من الميثاق أربعة أهداف للجامعة: توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية، وصيانة استقلال الدول العربية وسيادتها من كل اعتداء، والنظر بصفة عامة إلى شئون البلاد العربية ومصالحها، والتعاون الوثيق بين الدول العربية فى المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، ولم يحدد الميثاق – على قرار ميثاق الأمم المتحدة – أن المحافظة على السلم والأمن أحد أهداف الجامعة، ومع ذلك بذلت الجامعة جهوداً متعددة لتحقيق هذا الهدف عندما تقبل الأطراف المعنية.

إلا أنه من الجلى أن هناك مسافة كبيرة تفصل بين ما تم تحقيقه وبين طموحات المواطنين العرب.

هذه الفجوة بين الواقع والطموح وكذلك بين القرار الجماعي ووضعه موضع التنفيذ، هى ما يراه المواطن العربى اليوم حين يقوم بتقويم عمل الجامعة. هذا المواطن الذى أعياه الحديث الرسمى عن نجاحات لا يرى لها أثرا فعليا فى حياته. هذا المواطن الذى ينظر الى مؤسسات واجتماعات وتقارير الجامعة العربية ويسأل عن حق: أين العمل السياسى العربى المشترك بينما الدول العربية تختلف – بل احيانا تتناحر– فيما بينها حول القضايا العربية الكبرى؟ أين اتفاقية الدفاع المشترك، أين مجلس الأمن والسلم العربي حين تعرضت دول عربية مستقلة للغزو والتقسيم والاحتلال؟ وكيف لم تفلح كل هذه المؤسسات فى تحقيق تقدم ملموس فى القضية الفلسطينية؟ هذه الأسئلة وغيرها أسئلة مشروعة. علينا ان نواجهها ونحاول الإجابة عليها إن اردنا للجامعة أن تواكب العصر وتحمل راية العمل العربي المشترك فى المستقبل.
هنا لابد من التوقف والنظر بحق إلى خلفية الجامعة وميثاقها الذى يحدد قدراتها.

جامعة الدول العربية بدأ التفكير فى انشائها قبل ان تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها وتم صياغة ميثاقها فى صيف عام ١٩٤٤. فهى إذن تنتمى إلى الجيل الأول من المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم التى قامت بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتالى لا يتضمن الميثاق المفاهيم والآليات التى ظهرت ونمت

وتطورت مع نشأة الامم المتحدة. وكمثال يكفى أن أشير أن ميثاق الجامعة لا يحوى اشارة الى مفهوم حقوق الانسان الذى اكتسب مؤخراً أهمية متزايدة كما لا يحوى الميثاق الآليات الحديثة المطلوبة لقيام المنظمات الدولية بمسئولياتها فى القرن الواحد والعشرين. وكذلك لا يحوى الميثاق آليات لضمان الالتزام بما يتفق عليه من قرارات.

وتكشف النظرة المتعمقة لحجم التغييرات داخل مجتمعاتنا العربية عن الفارق بين العصر الذى نشأت فيه الجامعة العربية والعصر الذى نعيشه الآن (سيارة موديل ١٩٤٤). فقد أصبح العالم العربى يموج بعديد من الافكار والمفاهيم والقضايا التى لم تكن مطروحة عند قيام الجامعة. ففى كل أرجاء الوطن العربى يشكل المواطنون الآن مؤسسات مدنية غير حكومية تسعى للمشاركة فى ادارة شئون المجتمع وحماية حقوق الأفراد. لم يعد هذا المواطن فردا منعزلا، بل أصبح لديه القدرة على – والرغبة فى – الاتصال بنظرائه داخل وخارج مجتمعه دون التقيد بالحدود من أجل التعبير عن رأيه ومساءلة حكومته ومطالبتها بالحكم الرشيد. وصارت قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية مطالباً لا يتنازل عنها المواطن العربى الا مكرهاً، والى حين. وأصبحت ظاهرة الرؤساء مدى الحياة في بعض الدول العربية مرفوضة تماماً لأنها تتعارض مع متطلبات العصر.

هذا يقتضى تطوير الجامعة وإدخال تعديلات على ميثاقها وتوفير آليات لمواجهة المسئوليات التى تكلف بالاضطلاع بها وهو ما وافقت القمة العربية الماضية فى الكويت على ضرورة الإقدام عليه. وأرجو أن توافق القمة القادمة التي سوف تعقد في مصر الشهر القادم على بدء تنفيذ بعض هذه الإصلاحات.

من جهة أخرى ان عدم تنفيذ ما اتفقت عليه الدول الأعضاء يستحق منا وقفة وبعض التأمل. فقد يكون من المفهوم ألا تلتزم الدول باتفاقيات وقعت منذ عقود طويلة، غالباً من قبل نظم حكم مختلفة، وربما كانت بنودها أكثر طموحاً من قدرة الدول على التنفيذ أو كان عدم الالتزام مشتركاً بين عدد كبير من الدول الموقعة على الاتفاقية، أما الذي يستحق منا الوقفة والتأمل فهو توقيع الدول الأعضاء على اتفاقات جديدة، أو تعديل الميثاق لإنشاء هيئات وقواعد جديدة، ثم عدم تفعيل هذه الهيئات والقواعد مطلقاً. وقد رأينا ذلك على سبيل المثال فيما يتعلق بإنشاء مجلس الأمن والسلم العربي، والذي بدا وكأن الدول الأعضاء قد فقدت الرغبة فى تفعيله بمجرد خروجه للنور. وبرغم انعقاده عدة مرات على مستوى المندوبين فانه لم يقم حتى الآن بأي دور فعال فى معالجة أى من الأزمات التى تتعرض لها الدول العربية. ونحن في صدد البحث عن طرق لتفعيله وتطويره ليقوم بدوره المطلوب فى الدبلوماسية الاستباقية والوقائية فى احتواء النزاعات وتسويتها.

هذه التطورات، وغيرها، تفرض على دولنا وضعها فى الاعتبار عند التخطيط لصيانة الأمن القومى العربى وعلاقات الدول العربية بدول الجوار والعالم الخارجي. كما أنها تضع الجامعة العربية- بل والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية عامة- على المحك. وما الثورات العربية الجارية في جزء منها إلا رد فعل الشعوب على عجز المؤسسات القائمة على مواكبة هذه التغيرات بفاعلية.

إن المرحلة الحالية تمثل منعطفا رئيسيا فى عالم عربى يتغير بسرعة وبعمق. ولا شك لدى فى أن الجامعة ومؤسساتها يجب ان تكون جزءا من هذا التغيير: إما بأن نجعل منها قناة للتغيير المسئول أو بأن نتركها للتيار العارم

يجرفها فى طريقه. فلا مناص أمام الجامعة من إعادة النظر فى أدائها وبنيتها ومؤسساتها ان أردنا لها مواكبة الظروف الجديدة والثقافة الجديدة التى تسود العالم العربى اليوم ومواجهة التحديات الكبرى التى تواجهها الشعوب العربية. فإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان كما قررت القمة العربية وتفعيلها وكذلك إعادة النظر في بنية ودور مجلس الأمن والسلم العربي أمران أساسيان لتفعيل دور الجامعة في مختلف القضايا العربية وإعطائها المصداقية المطلوبة والضرورية.

إذا توفرت الرؤية والإرادة والعزم لدى المسئولين عن صنع السياسات العربية على تفعيل المنظمات والاتفاقات الجماعية العربية، نستطيع أن نبنى انجازات ملموسة مثلما فعلت تجمعات ومنظمات إقليمية اخرى مثل الاتحاد الأوروبى – بل ومثل الاتحاد الافريقي– وان نستخدم أساليب استخدمت فى رفع مستوى وتحقيق الأمن الاقليمي. وأعتزم طرح مقترحات محددة حول هذه الموضوعات الهامة أمام القمة العربية القادمة وأرجو أن تحظى هذه الأفكار بتأييد القادة العرب.

نحن أمام تحدي المشاركة الناجحة في صنع غد أفضل لشعوبنا ومجتمعاتنا ودولنا من خلال إرساء قواعد وآليات لتعاون فاعل قائم على المصالح المشتركة بين الدول العربية.

إن النجاح في هذا المجال سوف يجعل من العرب قوة إسهام حقيقية ليس فقط في صناعة المستقبل بل في صياغة عالم أكثر عدالة وأكثر أمناً وأكثر استقراراً.